



وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

Ministry of Social Development and Family

دولة قطر • State of Qatar

وثيقة استراتيجية

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

2030 - 2025

من الرعاية الى التمكين



تقدم هذه الوثيقة استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة للفترة 2025-2030، بوصفها بوصلة استراتيجية توجه جهود الوزارة وتحدد أولويات عملها خلال المرحلة المقبلة. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم استقرار الأسرة وتماسكها، وتمكين أفراد المجتمع، وتطوير منظومة الخدمات الاجتماعية بما يعزز العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، ويحقق أثراً تنموياً مستداماً ينعكس على جودة الحياة في الدولة. وتؤكد هذه الاستراتيجية التزام الوزارة بمسار تنموي يضع الإنسان في قلب التنمية، ويجسد نهجها المتدرج من الرعاية إلى التمكين.



الأسرة والتنمية الاجتماعية في الخطاب القيادي لدولة قطر



”

أطلقت الدولة عبر وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة مؤخرًا استراتيجيتها (2025-2030)، تحت شعار "من الرعاية إلى التمكين"، ومن أهم ركائزها بناء مجتمع متماسك قائم على العدالة وتكافؤ الفرص والتمكين الإنساني وبما يتوافق مع استراتيجيات الدولة ورؤيتها الوطنية 2030.

“

كلمة سمو الأمير المفدى في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية
04 نوفمبر 2025

”

الأسرة هي أولى مؤسسات الوطن، وما نبنيه فيها
اليوم سيظهر أثره في أجيال قادمة

“

كلمة معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في
مراسم تدشين مركز كنف للتربية الوالدية،
14 أبريل 2026



المحتوى

05	 المرجعيات الاستراتيجية
10	 الرؤية، والرسالة، والقيم
14	 خارطة الربط الاستراتيجي
16	 المؤشرات الوطنية
18	 النتائج القطاعية
21	 الركائز وأهدافها الاستراتيجية
27	 المبادرات الاستراتيجية
35	 آلية التنفيذ ومتابعة الأداء





المرجعيات الاستراتيجية



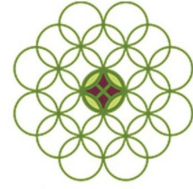
تم بناء استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بالاستناد إلى
حزمة من المرجعيات الأساسية، والتي تمثلت فيما يلي:



1. رؤية قطر الوطنية 2030

الأسرة وتماسكها، ويمكّن أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية. كما تسعى الوزارة من خلال استراتيجيتها وبرامجها إلى العمل على تحقيق **الغايات المستهدفة لهذه الركيزة**، وذلك عبر دعم منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية، وتعزيز بنية المجتمع، وتمكين دور الأسرة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متماسك، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة وترسيخ الاستقرار الاجتماعي.

تشكل **رؤية قطر الوطنية 2030** الإطار المرجعي الأعلى للتنمية الشاملة في الدولة، حيث تركز على أربع ركائز رئيسية هي: التنمية البشرية، **والتنمية الاجتماعية**، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية. وفي هذا السياق، تنطلق جهود وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة من التوجهات الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، لا سيما ما يتعلق بالركيزة الثانية - **التنمية الاجتماعية** - والتي تعنى ببناء مجتمع عادل وآمن وراقي يقوم على القيم والأخلاق، ويعزز



استراتيجية التنمية الوطنية
National Development Strategy

2. استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030

وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في التنمية. كما تسهم الاستراتيجية في دعم تحقيق **المستهدفات الوطنية المرتبطة ببناء مجتمع متماسك بحلول عام 2030**، بما يشمل تعزيز التوجهات الداعمة لزيادة معدلات الخصوبة واستقرار الأسرة، إلى جانب تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية، وتنمية ثقافة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويرتقي بجودة الحياة في المجتمع.

تستند استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة إلى التوجهات الوطنية الواردة في **استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة**، وذلك في إطار النتيجة الاستراتيجية الرابعة: **مجتمع متماسك**، والتي تركز على تعزيز القيم الأصيلة والروابط الأسرية القوية، وترسيخ المواطنة المسؤولة، وبناء مجتمع محلي متفاعل ومنسجم. وفي هذا الإطار، توجه استراتيجية الوزارة جهودها وبرامجها لدعم تحقيق هذه النتيجة الوطنية من خلال تعزيز استقرار الأسرة وتمكين أفراد المجتمع

3. الاستراتيجية القطاعية قطاع التنمية الاجتماعية والتماسك الأسري



على تعزيزها والنهوض بها، ومن أبرزها تحقيق التوازن السكاني، وتعزيز التماسك الأسري، ورفع معدلات الخصوبة للمجتمع القطري، وخفض معدلات الطلاق، ورفع الوعي في مجال الأبوة والأمومة الإيجابية، وتطوير آليات تحديد وتصنيف الفئات الأولى بالرعاية وتعزيز كفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية.

وبناءً على ما تقدم، حددت الاستراتيجية القطاعية مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق النتائج المذكورة أعلاه.

استندت الاستراتيجية القطاعية لقطاع التنمية الاجتماعية والتماسك الأسري إلى التوجهات الوطنية الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، وبما يتماشى مع مخرجات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030. وبناءً على ذلك، اعتمد إعداد الاستراتيجية القطاعية على تقييم شامل لواقع قطاع التنمية والتماسك الأسري، بهدف تحديد أبرز التحديات والفجوات التي تؤثر في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وقد أظهر هذا التقييم عدداً من القضايا الرئيسية، التي ستعمل الاستراتيجية

1. أسر متماسكة قادرة على مواجهة التحديات.
2. نساء ممكنات.
3. مجتمع شامل وممكن للفئات الأولى بالرعاية.
4. مجتمع متماسك ومسؤول.
5. مجتمع منتج ومستوى معيشي لائق للجميع.
6. الممكنات الاستراتيجية.

وتتضمن الاستراتيجية القطاعية 18 مبادرة تتناول جوانب متعددة من التماسك الأسري، وتمكين المرأة، ودعم الفئات الأولى بالرعاية، والحماية الاجتماعية، والمواطنة المسؤولة. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، تتضمن كل مبادرة قائمة من **المشاريع الاستراتيجية والتشغيلية**. حيث يُقاس التقدم في تحقيق الاستراتيجية عبر منظومة متكاملة من المستهدفات الاستراتيجية والنتائج القابلة للقياس التي تغطي أبرز أبعاد التنمية الاجتماعية والتماسك الأسري.

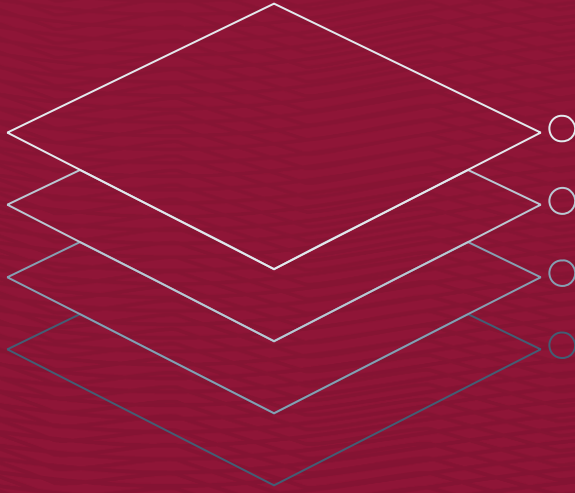


وتشكل هذه التوجهات الإطار المرجعي الذي استندت إليه وثيقة استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة 2025-2030 في تحديد أهدافها وبرامجها ومبادراتها، بما يضمن اتساق جهود الوزارة مع التوجهات الوطنية وتحقيق الأثر الاجتماعي المنشود. وتركز الاستراتيجية القطاعية على تحقيق **خمس نتائج رئيسية لقطاع التنمية الاجتماعية والتماسك الأسري**، تدعمها حزمة من الممكنات الاستراتيجية وهي على النحو الآتي:





الرؤية، الرسالة، والقيم



تشكّل الرؤية والرسالة والقيم التي تتبناها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، المظلة لبقية مكونات الاستراتيجية من أهداف وبرامج ومبادرات.

أولاً: رؤية

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

استندت صياغة رؤية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة إلى المرجعيات الوطنية المعتمدة في إعداد الاستراتيجية، وفي مقدمتها رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

”

أسر مُتَماسِكة، مُجتمَع أقوى.

“

ثانياً: رسالة

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

توضح **رسالة** وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة الغاية الأساسية من أعمال الوزارة، وطبيعة دور الوزارة في التنمية الوطنية.

”

تمكين الأسرة وتعزيز دورها
في التنمية الاجتماعية، لبناء
مجتمع متماسك.

“

ثالثاً: قيم

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

نظراً لكون وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة جزءاً من المنظومة الحكومية في دولة قطر، فإن قيمها المؤسسية تنسجم مع مبادئ رؤية قطر الوطنية 2030 ومع القيم المعتمدة في الجهات الحكومية.

وتشكل هذه القيم إطاراً موجهاً لعمل الوزارة وسلوك موظفيها، بما يدعم تحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية ويعزز جودة الخدمات والأثر الاجتماعي المتحقق. وقد تم تحديد أبرز هذه القيم ضمن هذه الاستراتيجية كما يلي:

التعاون: الالتزام بالعمل بروح الفريق، وتعزيز التنسيق والتكامل مع الشركاء والأطراف الخارجية، بما يسهم في تقديم خدمات متكاملة وفعالة للأفراد والأسر والفئات المستفيدة.



الابتكار: الالتزام بتطوير أساليب العمل وتقديم أفكار وحلول جديدة تسهم في تحسين جودة الخدمات والبرامج، ورفع كفاءة الأداء، والاستجابة بفاعلية لاحتياجات المستفيدين.

المسؤولية: الالتزام بأداء المهام بجدية ومهنية، وتحمل أثر القرارات والإجراءات والخدمات المقدمة، بما يضمن جودة الأداء وعدالة الوصول واستدامة الأثر على الأفراد والأسر والمجتمع.

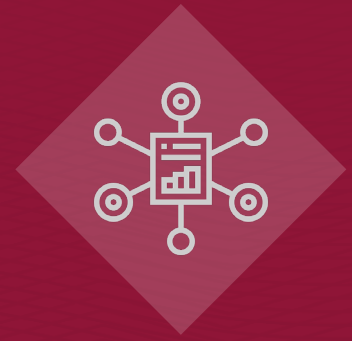


العطاء: الالتزام بأداء الأعمال بروح المبادرة والمساهمة الإيجابية، ودعم الجهود التي تعزز العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية وخدمة المجتمع.

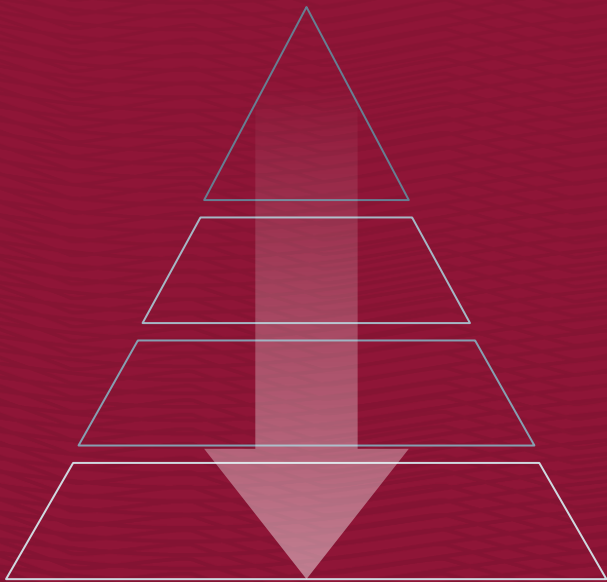
الشمولية: الالتزام بتقديم الخدمات والتعامل مع المستفيدين بطريقة تراعي تنوع الاحتياجات والظروف، وتضمن إتاحة الدعم والفرص للجميع دون إقصاء أو تمييز.



التمكين: الالتزام بتقديم الخدمات والبرامج بطريقة تعزز قدرات الأفراد والأسر والفئات المستفيدة، وتدعم اعتمادهم على الذات ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع.



خارطة الربط الاستراتيجي

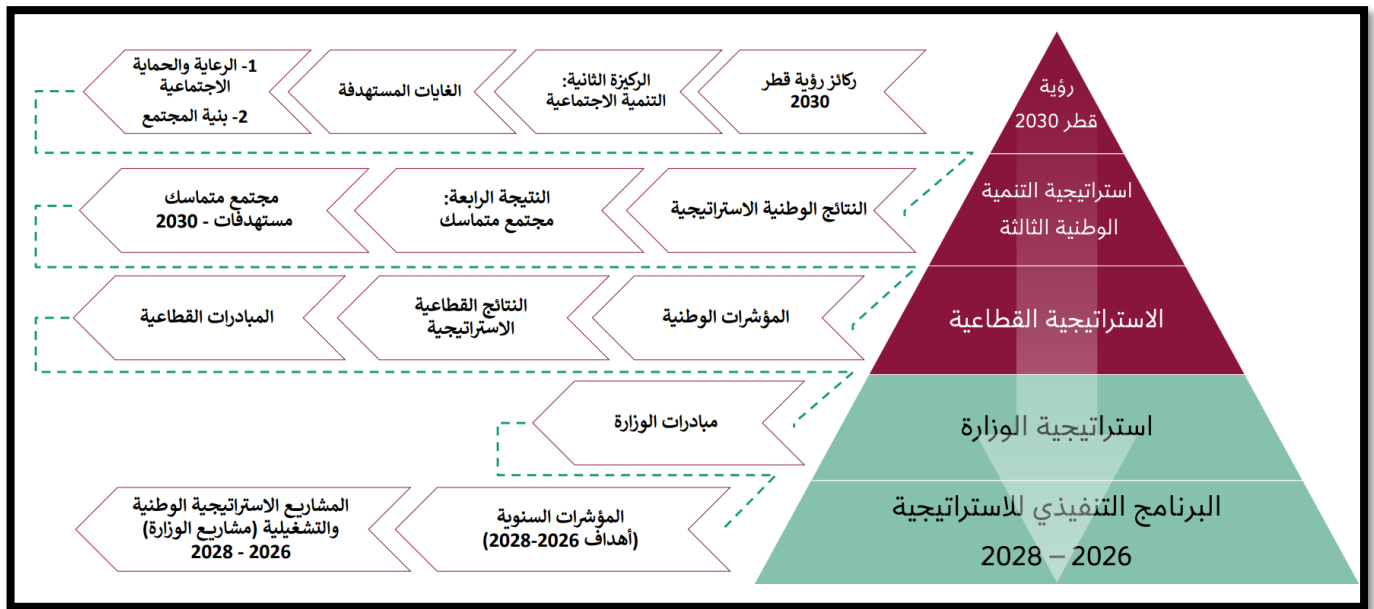


خارطة الربط الاستراتيجي من رؤية قطر الوطنية 2030 إلى
البرنامج التنفيذي.

خارطة الربط الاستراتيجي

التحول الاستراتيجي: تمثل هذه الاستراتيجية تحولاً نوعياً في دور وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، حيث تنتقل الوزارة من نموذج يركز على تقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية إلى نموذج تنموي يركز على التمكين الاجتماعي وتعزيز قدرات الأفراد والأسر والمجتمع.

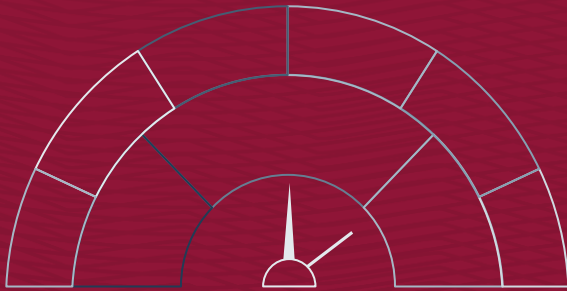
وعليه، توضح **خارطة الربط الاستراتيجي** أدناه آلية موازنة استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة مع التوجهات الوطنية، بدءاً من رؤية قطر الوطنية 2030 مروراً باستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة والاستراتيجية القطاعية، وصولاً إلى مبادرات الوزارة وبرامجها التنفيذية.



كما تبين آلية ترجمة هذه التوجهات إلى نتائج ومؤشرات ومبادرات ومشاريع تنفذها الوزارة لتحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز الأثر الاجتماعي.



المؤشرات الوطنية



تعكس المؤشرات الوطنية أولويات الدولة وتقيس التقدم نحو
المستهدفات، بما يعزز المتابعة والمساءلة.

المؤشرات الوطنية

تعكس **المؤشرات الوطنية** أولويات الدولة وتقيس مستوى التقدم نحو تحقيق المستهدفات الاستراتيجية، بما يوفر مرجعاً موحداً للمتابعة وقياس الأثر. كما تسهم في توجيه جهود الجهات الحكومية نحو نتائج قابلة للقياس وتعزيز المساءلة ورفع فاعلية التخطيط والتنفيذ.

تم اعتماد **المؤشرات الوطنية** بالاستناد إلى **مستهدفات** النتيجة الوطنية الاستراتيجية الرابعة: "مجتمع متماسك" ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. بحيث تُترجم تلك المستهدفات إلى مؤشرات قابلة للقياس والمتابعة على مستوى الوزارة، لضمان مواءمة جهودها وبرامجها مع الأولويات الوطنية وتعظيم الأثر الاجتماعي المنشود.

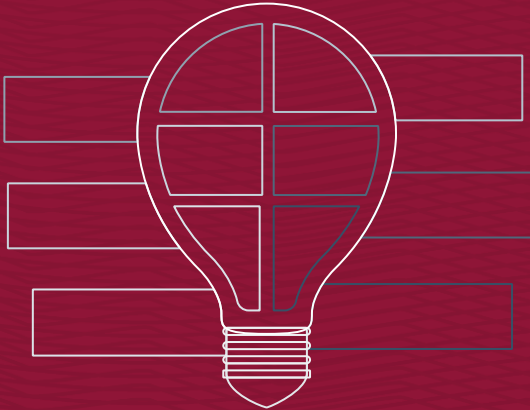


فكانت المؤشرات كما يلي:

المؤشر 1	رفع معدل الخصوبة
المؤشر 2	زيادة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة النشيطين اقتصادياً
المؤشر 3	زيادة نسبة المتطوعين النشيطين المسجلين من إجمالي السكان



النتائج القطاعية



تعتبر النتائج القطاعية عن الأثر الاجتماعي الملموس للمبادرات الخاصة بقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة ما يسهم في تحقيق التوجهات الوطنية.

النتائج القطاعية

لتحديد التوجه الاستراتيجي للقطاع، كان من الضروري صياغة النتائج القطاعية المستهدفة حتى عام 2030 بالاستناد إلى المرجعيات الوطنية المعتمدة، وفي مقدمتها رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2023-2030، وبناءً على التقييم التحليلي لواقع قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة وما أظهره من تحديات وفجوات وأولويات، بالإضافة إلى الاتجاهات العالمية الرئيسية التي تؤثر على القطاع. كما روعي عند صياغتها مواءمتها مع دور الوزارة واختصاصاتها، وربطها بمبادرات قطاعية تضمن تحقيق الأثر الاجتماعي المستهدف.

فكانت النتائج كما يلي:

النتيجة 1 أسر متماسكة قادرة على مواجهة التحديات

تهدف النتيجة الأولى إلى معالجة التحديات الرئيسية التي تؤثر في تماسك الأسرة واستقرارها، من خلال تعزيز العلاقات الأسرية الصحية وتقوية مؤسسة الزواج وتشجيع ممارسات الأبوة والأمومة الإيجابية. كما تركز على دعم استدامة الأسرة عبر العمل على رفع معدلات الخصوبة إلى مستويات مستدامة وتعزيز الوعي بالإدارة المالية للأسر.

النتيجة 2 نساء ممكنات

تهدف النتيجة الثانية إلى تعزيز وتمكين المرأة ثقافياً ودينياً واجتماعياً واقتصادياً وأسريراً، من خلال تطوير منظومة الدعم والبرامج الموجهة لها. كما تركز على مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة والعمل على معالجة المعوقات القائمة بما يضمن تلبية احتياجات المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

مجتمع شامل وممكّن للفئات الأولى بالرعاية

النتيجة 3

تهدف النتيجة الثالثة إلى تطوير منظومة حماية اجتماعية شاملة وفعّالة للفئات الأولى بالرعاية في دولة قطر، بما يضمن تغطية احتياجاتها عبر مختلف مراحل الحياة. وكما تركّز على تحسين آليات تحديد وتصنيف هذه الفئات وضمان حصولها على الرعاية والخدمات المناسبة، إلى جانب تمكينها وتنمية قدراتها وتزويدها بالمهارات اللازمة لتعزيز اندماجها ومشاركتها الفاعلة في المجتمع.

مجتمع متماسك ومسؤول

النتيجة 4

تتناول النتيجة الرابعة التحديات المتزايدة المرتبطة بالتماسك الاجتماعي في المجتمع القطري، وأهمية الحفاظ على الهوية الوطنية. وتهدف هذه النتيجة إلى تعزيز مجتمع متماسك وتشاركي يدعم الاندماج الاجتماعي، ويرتقي بجودة الحياة، ويعزز الشعور بالانتماء والاحترام للهوية الوطنية. كما تركّز على تطوير منظومة العمل التطوعي وترسيخ ثقافة المشاركة والمسؤولية المجتمعية.

مجتمع منتج ومستوى معيشي لائق للجميع

النتيجة 5

تركّز النتيجة الخامسة على تعزيز المواطنة المسؤولة والمشاركة المجتمعية بما يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة للجميع، من خلال دعم المشاركة في التعليم والعمل وتطوير منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية بما يعزز الاستقرار وجودة الحياة لمختلف فئات المجتمع.

الممكنات الاستراتيجية

تهدف الممكنات الاستراتيجية إلى تعزيز الممكنات المؤسسية الداعمة لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة، من خلال تطوير السياسات والتشريعات، وتعزيز الحوكمة والتكامل بين الجهات، وبناء القدرات، والاستفادة من البيانات في تصميم السياسات وتحسين تجربة المستفيدين.



الركائز والأهداف الاستراتيجية



تمثل الركائز والأهداف الاستراتيجية بوصلة عمل الوزارة لتحقيق النتائج القطاعية، عبر تحديد أولويات واضحة قابلة للتنفيذ والقياس.

الركائز وأهدافها الاستراتيجية

تعكس **خارطة الطريق الاستراتيجية**، المبينة في الرسم أدناه، الإطار المنهجي الذي يربط بين التوجهات الوطنية والنتائج القطاعية والركائز والأهداف الاستراتيجية، وصولاً إلى المبادرات التي تقود التنفيذ. وتوضح الخارطة كيفية ترجمة رؤية الوزارة إلى مسارات عمل متكاملة، من خلال تحديد أولويات واضحة ومجالات تركيز رئيسية تضمن تحقيق الأثر الاجتماعي المستهدف. كما تساهم في توجيه الجهود المؤسسية نحو تنفيذ منسق ومترابط، بما يعزز كفاءة التنفيذ ويضمن موازنة مخرجات الوزارة مع التوجهات الوطنية.



الركائز وأهدافها الاستراتيجية

تشكل **الركائز وأهدافها الاستراتيجية** الإطار المنظم الذي تستند إليه استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة لتحقيق النتائج القطاعية المستهدفة. حيث تمثل الركائز المجالات الرئيسية التي تتركز عليها جهود الوزارة، فيما تعبر الأهداف الاستراتيجية عن التوجهات المحددة التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها ضمن كل ركيزة. ويسهم هذا الإطار في توجيه المبادرات والبرامج التنفيذية بما يضمن تحقيق الأثر الاجتماعي المستهدف وتعزيز مواءمة جهود الوزارة مع التوجهات الوطنية.

فكانت الركائز وأهدافها الاستراتيجية كما يلي:

النتيجة القطاعية 1: أسر متماسكة قادرة على مواجهة التحديات	
الركيزة الأولى	الأهداف
	▪ تعزيز تماسك الأسرة القطرية وقدرتها على مواجهة التحديات.
	▪ تحفيز الأسر على الإنجاب عبر سياسات ومزايا اجتماعية واقتصادية جاذبة.
	▪ تمكين الشباب من تأسيس أسر مستقرة عبر دعم زواج مستدام وتوفير بيئة أسرية آمنة وممكنة اقتصادياً واجتماعياً.
	▪ توفير بيئة داعمة لتنمية الأطفال صحياً ونفسياً واجتماعياً.

تعكس هذه الركيزة أحد المحاور الأساسية في استراتيجية الوزارة، حيث تركز على دعم الأسرة وتعزيز استقرارها باعتبارها نواة المجتمع. وتتضمن هذه الركيزة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسهم في تقوية التماسك الأسري وتمكين الأسرة من أداء دورها الفاعل في التنمية الاجتماعية.

النتيجة القطاعية 2: نساء ممكنات

الأهداف	الركيزة الثانية
- تمكين المرأة بالمعرفة والمهارات التي تواكب متطلبات العصر. - ضمان دعم المرأة ومشاركتها الفعالة في القيادة وصنع القرار.	 النساء

تعكس هذه الركيزة توجه الوزارة نحو تمكين المرأة القطرية وتعزيز مختلف أدوارها في المجتمع، بما يساهم في دعم التنمية وتحقيق التوازن الاجتماعي. وتتضمن هذه الركيزة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير قدرات المرأة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في مختلف مجالات الحياة.



النتيجة القطاعية 3: مجتمع شامل وممكن للفئات الأولى بالرعاية

الأهداف	الركيزة الثالثة
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حياة مستقلة ومنتجة. - توفير رعاية شاملة ومستدامة لأصحاب الاضطرابات السلوكية. - ضمان حقوق الأيتام وتقديم دعم مستمر لتنشئتهم في بيئة آمنة ومحفزة. - تحقيق جودة حياة نشطة وكرامة لكبار القدر.	 الفئات الأولى بالرعاية

تعكس هذه الركيزة توجه الوزارة نحو تعزيز منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية (كبار القدر، الأيتام، ذوي الإعاقة)، بما يضمن تمكينهم وتحسين جودة حياتهم. وتتضمن هذه الركيزة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى توفير الرعاية والدعم اللازمين لهذه الفئات وتعزيز اندماجها في المجتمع.

النتيجة القطاعية 4: مجتمع متماسك ومسؤول

الأهداف	الركيزة الرابعة
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني لتكون أكثر تأثيراً وفعالية. - ترسيخ التطوع كقيمة مجتمعية وممارسة شاملة. - دعم استدامة وتوسع العمل الخيري محلياً.	 المجتمع

تعكس هذه الركيزة توجه الوزارة نحو تعزيز التماسك المجتمعي وترسيخ قيم المسؤولية والمشاركة المجتمعية. وتتضمن هذه الركيزة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وترسيخ ثقافة التطوع، ودعم استدامة العمل الخيري.



النتيجة القطاعية 5: مجتمع منتج ومستوى معيشي لائق للجميع

الأهداف	الركيزة الخامسة
- ضمان منظومة حماية اجتماعية شاملة توفر الدعم لجميع المواطنين، وتكفل مستوى معيشة لائق وآمن للجميع. - توفير سكن ملائم بمواصفات عالية الجودة يلبي احتياجات الأسر القطرية ويساهم في استقرارها ورفاهها. - تمكين المجتمع من الإنتاجية والاستقلال الاقتصادي من خلال دعم ريادة الأعمال، والعمل الحر، وبرامج التمكين المهني.	 المستوى المعيشي اللائق

تعكس هذه الركيزة توجه الوزارة نحو تعزيز مستوى المعيشة اللائق وتمكين المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. وتتضمن هذه الركيزة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، وتحسين ظروف السكن، ودعم الإنتاجية والاستقلال الاقتصادي.

الممكّنات الاستراتيجية

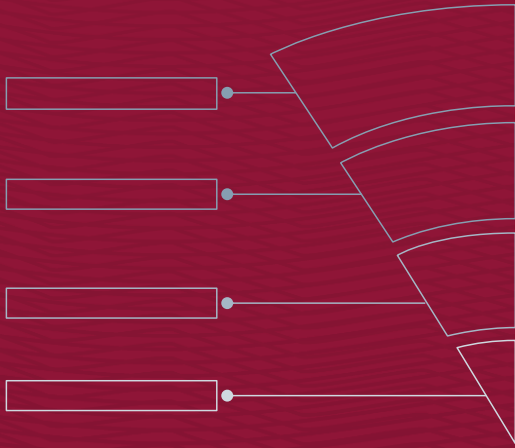
- السياسات والتشريعات.
- الحوكمة الفعالة والمشاركة عبر القطاعات.
- القدرات والإمكانيات الملائمة للأخصائيين الاجتماعيين.
- تجربة رقمية أفضل للمستفيدين.
- مدخلات مبنية على البراهين لتوجيه تصميم السياسات.

تمثل الممكّنات الاستراتيجية العوامل الداعمة التي تسهم في تمكين الوزارة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز أثرها في قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة. وتشمل هذه الممكّنات مجموعة من الركائز المؤسسية والتنظيمية التي تدعم تطوير السياسات والخدمات وتحسين كفاءة التنفيذ والمتابعة وحوكمة الإجراءات.





المبادرات الاستراتيجية



تمثل المبادرات الاستراتيجية مجموعة من البرامج التي تعمل الوزارة على تنفيذها تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية وتترجم التوجهات إلى نتائج ملموسة.

المبادرات الاستراتيجية

تُعد **المبادرات الاستراتيجية** الأداة التنفيذية التي تترجم الركائز والأهداف الاستراتيجية إلى برامج ومشاريع ومخرجات ملموسة على أرض الواقع. كما تمثل المبادرات إطاراً لتوجيه الموارد وتنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يعزز كفاءة التنفيذ ويضمن تحقيق الأثر الاجتماعي المستهدف خلال فترة الاستراتيجية. وفيما يلي المبادرات الاستراتيجية بحسب النتائج القطاعية:

النتيجة القطاعية 1: أسر متماسكة قادرة على مواجهة التحديات

#	المبادرة الاستراتيجية الأولى	وصف المبادرة
1	1.1 الروابط الأسرية : مبادرة تهدف إلى تعزيز الأبوة والأمومة الإيجابية والتماسك الأسري	تركّز هذه المبادرة على تعزيز التماسك الأسري وترسيخ مفاهيم الأبوة والأمومة الإيجابية من خلال برامج توعوية وإرشادية داعمة للأسرة، بما يساهم في توفير بيئة أسرية مستقرة وتنشئة أطفال أصحاء نفسياً واجتماعياً.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2030



#	المبادرة الاستراتيجية الثانية	وصف المبادرة
2	1.2 النمو السكاني : توسيع السياسات الممكنة للأسرة والمزايا المباشرة لتحفيز الإنجاب	تتناول هذه المبادرة مراجعة وتطوير السياسات والبرامج الداعمة للأسرة بما يساهم في تشجيع الإنجاب وتعزيز الاستقرار الأسري. وتشمل المبادرة تقديم حزمة من الإعانات والدعم للوالدين العاملين واعتماد سياسات عمل صديقة للأسرة، بما يدعم الأبوة والأمومة الإيجابية ويعزز استدامة الأسرة.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2030



النتيجة القطاعية 1: أسر متماسكة قادرة على مواجهة التحديات

#	المبادرة الاستراتيجية الثالثة	وصف المبادرة
3	1.3 مؤسسة الزواج: تشجيع ودعم مؤسسة الزواج	ترتكز هذه المبادرة على تعزيز التماسك الأسري وترسيخ مفاهيم الأبوة والأمومة الإيجابية من خلال برامج توعوية وإرشادية داعمة للأسرة، بما يساهم في توفير بيئة أسرية مستقرة وتنشئة أطفال أصحاء نفسياً واجتماعياً.

مدة التنفيذ: 2024 ← 2030



#	المبادرة الاستراتيجية الرابعة	وصف المبادرة
4	1.4 الإدارة المالية: توسيع برامج وسياسات الإدارة المالية للأسر	تتناول هذه المبادرة تعزيز الوعي والثقافة المالية لدى أفراد الأسرة، بما يدعم قدرتهم على إدارة مواردهم المالية بشكل مستدام. كما تركز المبادرة على معالجة العوامل المؤثرة في ارتفاع ديون الأسر وتشجيع ممارسات الادخار والتخطيط المالي بما يعزز الاستقرار المالي للأسرة.

مدة التنفيذ: 2027 ← 2029



النتيجة القطاعية 2: نساء ممكنات

#	المبادرة الاستراتيجية الخامسة	وصف المبادرة
5	2.1 المرأة المتمكنة: تعزيز أنظمة الدعم لتمكين المرأة	تتناول هذه المبادرة تعزيز منظومة الدعم الموجهة لتمكين المرأة. كما تساهم في توسيع فرص مشاركة المرأة وتعزيز دورها في مختلف مجالات الحياة، بما يدعم بناء مجتمع متوازن تساهم فيه المرأة بفاعلية في التنمية.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2030



النتيجة القطاعية 2: نساء ممكنات

#	المبادرة الاستراتيجية السادسة	وصف المبادرة
6	2.2 مراجعة وتحديث التشريعات لإزالة العقبات، ودعم تمكين المرأة	تتناول هذه المبادرة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يعزز حماية المرأة ويكفل تكافؤ الفرص في مختلف المجالات. كما تسهم المبادرة في إزالة المعوقات القانونية ودعم بيئة تمكينية تعزز مشاركة المرأة ودورها في المجتمع.

مدة التنفيذ: 2024 ← 2026



النتيجة القطاعية 3: مجتمع شامل وممكن للفئات الأولى بالرعاية

#	المبادرة الاستراتيجية السابعة	وصف المبادرة
7	3.1 لا أحد خلف الركب: تعزيز قدرات المؤسسات للتعرف على وتصنيف الفئات الأولى بالرعاية	تتناول هذه المبادرة تعزيز قدرات المؤسسات المعنية للتعرف على الفئات الأولى بالرعاية وتصنيفها بدقة. كما تسهم في تطوير آليات تحديد هذه الفئات ورفع كفاءة الجهات العاملة في الخطوط الأمامية لضمان وصول الدعم والخدمات إلى مستحقيها.

مدة التنفيذ: 2024 ← 2030



#	المبادرة الاستراتيجية الثامنة	وصف المبادرة
8	3.2 رعاية وتمكين للجميع - الرعاية: تعزيز وتوسيع الخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية	تتناول هذه المبادرة تطوير وتوسيع الخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية بما يعزز جودة الرعاية الاجتماعية. كما تسهم في رفع كفاءة منظومة الخدمات وتحسين آليات تقديمها لضمان تلبية احتياجات هذه الفئات وتعزيز اندماجها في المجتمع.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2030



النتيجة القطاعية 3: مجتمع شامل وممكّن للفئات الأولى بالرعاية

#	المبادرة الاستراتيجية التاسعة	وصف المبادرة
9	3.3 رعاية وتمكين للجميع - التمكين: دمج الفئات الأولى بالرعاية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية	تتناول هذه المبادرة تعزيز دمج الفئات الأولى بالرعاية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما تسهم في تنمية مهارات هذه الفئات وتوسيع فرص مشاركتها في التعليم والعمل، بما يدعم استقلاليتها ويقلل اعتمادها على الحماية الاجتماعية.

مدة التنفيذ: 2026 ← 2030



#	المبادرة الاستراتيجية العاشرة	وصف المبادرة
10	3.4 تعزيز التشريعات ومزايا الضمان الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية	تتناول هذه المبادرة تطوير الأطر التشريعية وتقييم مزايا الضمان الاجتماعي بما يضمن حماية هذه الفئات وتعزيز فرص تمكينها. كما تسهم المبادرة في موازنة السياسات والبرامج مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية بما يعزز فاعلية منظومة الحماية الاجتماعية.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2026



النتيجة القطاعية 4: مجتمع متماسك ومسؤول

#	المبادرة الاستراتيجية الحادية عشر	وصف المبادرة
11	4.1 كلنا قطر: مبادرة وطنية عبر القطاعات لتعزيز وقياس الشعور بالتماسك الاجتماعي لجميع السكان	تتناول هذه المبادرة تعزيز الشعور بالتماسك الاجتماعي والانتماء الوطني لدى جميع سكان الدولة. كما تسهم في تطوير آليات لقياس مستوى التماسك الاجتماعي وتعزيز المبادرات والفعاليات الوطنية التي تدعم روح المشاركة والوحدة المجتمعية.

مدة التنفيذ: 2026 ← 2028



النتيجة القطاعية 4: مجتمع متماسك ومسؤول

#	المبادرة الاستراتيجية الثانية عشر	وصف المبادرة
12	4.2 العمل التطوعي: مبادرة تهدف لتوسيع بيئة العمل التطوعي في الدولة	تتناول هذه المبادرة تطوير وتوسيع بيئة العمل التطوعي في الدولة بما يعزز المشاركة المجتمعية ويشجع المواطنين على الإسهام في خدمة المجتمع. كما تسهم المبادرة في تنظيم العمل التطوعي وتطوير أطر الحوكمة والتشريعات الداعمة له، بما يدعم ترسيخ ثقافة التطوع وتعزيز أثره المجتمعي.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2026



#	المبادرة الاستراتيجية الثالثة عشر	وصف المبادرة
13	4.3 المواطنة المسؤولة: تطوير برنامج تحفيز مدني لدفع المواطنة المسؤولة والمشاركة	تتناول هذه المبادرة تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة بين أفراد المجتمع. كما تسهم في تحفيز المبادرات المدنية ودعم السلوكيات الإيجابية وتشجيع ريادة الأعمال، بما يعزز الإسهام الفاعل في تنمية المجتمع.

مدة التنفيذ: 2024 ← 2025



النتيجة القطاعية 5: مجتمع منتج ومستوى معيشي لائق للجميع

#	المبادرة الاستراتيجية الرابعة عشر	وصف المبادرة
14	5.1 تفعيل دور منظمات المجتمع المدني "تمكين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتقديم الدعم الاجتماعي للفئات المستهدفة"	تتناول هذه المبادرة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم القضايا الاجتماعية وخدمة المجتمع. كما تسهم المبادرة في تطوير بيئة عمل هذه المنظمات وتمكينها من توسيع مساهمتها في تقديم الدعم للفئات المستهدفة وتعزيز التنمية المجتمعية.

مدة التنفيذ: 2026 ← 2028



النتيجة القطاعية 5: مجتمع منتج ومستوى معيشي لائق للجميع

#	المبادرة الاستراتيجية الخامسة عشر	وصف المبادرة
15	5.2 الحماية الاجتماعية: مراجعة وتحديث سياسات الحماية الاجتماعية لتحفيز المواطنين	تتناول هذه المبادرة مراجعة وتطوير سياسات الحماية الاجتماعية بما يعزز مستوى المعيشة اللائق للمواطنين ويحفز مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما تسهم المبادرة في تحديث برامج ومزايا الرعاية الاجتماعية بما يضمن كفاءتها واستدامتها وتلبية احتياجات المجتمع.

مدة التنفيذ: 2024 ← 2030



الممكنات الاستراتيجية

#	المبادرة الاستراتيجية السادسة عشر	وصف المبادرة
16	6.1 بناء رأس المال البشري في المجال الاجتماعي والإنساني: تطوير مستدام لرأس مال بشري مؤهل	تتناول هذه المبادرة تطوير الكفاءات والقدرات المهنية في قطاع التنمية الاجتماعية بما يعزز جودة الخدمات المقدمة. كما تسهم المبادرة في تنمية المواهب المحلية واستقطاب الخبرات المتخصصة وتعزيز تبادل المعرفة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

مدة التنفيذ: 2026 ← 2030



#	المبادرة الاستراتيجية السابعة عشر	وصف المبادرة
17	6.2 تعزيز تبادل المعلومات في مجال الرعاية الاجتماعية والتماسك الأسري: تعزيز القدرات الرقمية ومشاركة المعلومات	تتناول هذه المبادرة تطوير القدرات الرقمية وتبادل البيانات بين الجهات المعنية، بما يدعم تحسين جودة الخدمات الاجتماعية. كما تسهم المبادرة في تعزيز تكامل المعلومات وتطوير نظم دعم القرار لضمان تقديم خدمات أكثر كفاءة وشمولية للمستفيدين.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2027



الممكنات الاستراتيجية

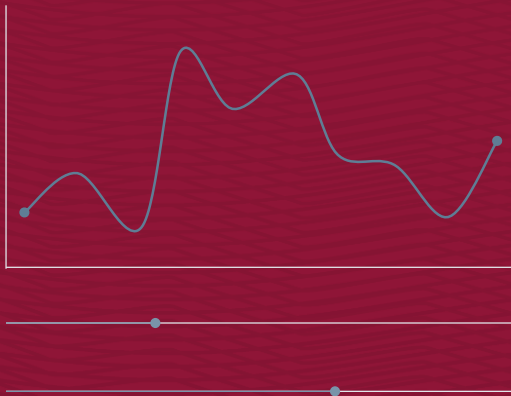
#	المبادرة الاستراتيجية الثامنة عشر	وصف المبادرة
18	6.3 التحول الرقمي	تتناول هذه المبادرة تطوير منظومة التحول الرقمي في قطاع التنمية الاجتماعية، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات وسهولة الوصول إليها. كما تركز على تعزيز التكامل بين الأنظمة والبيانات، وتبني حلول رقمية تدعم كفاءة العمليات، وتحسن تجربة المستفيدين، وتدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.

مدة التنفيذ: 2025 ← 2030





منهجية التنفيذ ومتابعة الأداء



تضمن منهجية التنفيذ ومتابعة الأداء تحويل المبادرات والأهداف الاستراتيجية إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ، مع استمرارية متابعة التقدم وقياس الأداء لضمان تحقيق النتائج المستهدفة.

منهجية التنفيذ ومتابعة الأداء

منهجية تنفيذ الاستراتيجية

ترتكز منهجية تنفيذ هذه الاستراتيجية على خارطة طريق متكاملة تُترجم التوجهات الاستراتيجية إلى مجموعة مترابطة من البرامج والمبادرات التنفيذية، وفق أولويات واضحة وجدول زمني يمتد عبر المدى القصير والمتوسط، بما يضمن الانتقال المنهجي من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة وتعزيز الأثر الاجتماعي التنموي المستدام.

وتعتمد هذه المنهجية على **مرحلتين زمنيتين للتنفيذ**، تتمثل الأولى في الفترة (2026-2028)، والثانية في الفترة (2029-2030). ولكل مرحلة زمنية برنامج تنفيذي يُعد الأداة الرئيسة لترجمة المبادرات الاستراتيجية الواردة في هذه الاستراتيجية إلى مشروعات وإجراءات تنفيذية محددة، مع تحديد الأولويات والجهات المسؤولة وآليات المتابعة والتقييم، بما يضمن التنفيذ الفعال وتحقيق النتائج المستهدفة.

الفترة الزمنية للتنفيذ	2026	2027	2028	2029	2030
البرنامج التنفيذي 2028-2026	تطوير السياسات والتشريعات والممكنات اللازمة الاستفادة من الموارد والمهارات الحالية وتعزيزها				
البرنامج التنفيذي 2030-2029	إضافة مبادرات إستراتيجية وتنفيذها الاستعداد والتخطيط لمراحل التطور المستقبلية المتوقعة				

منهجية التنفيذ ومتابعة الأداء

كما تقوم هذه المنهجية على تعزيز التكامل والتنسيق بين مختلف القطاعات والجهات المعنية، من خلال تحديد نقاط الترابط بين البرامج والمبادرات وآليات التعاون المؤسسي، بما يساهم في توحيد الجهود وتعظيم كفاءة توظيف الموارد وتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة تنعكس إيجاباً على رفاه الأسرة والمجتمع.

حوكمة تنفيذ الاستراتيجية

تعتمد الوزارة إطاراً واضحاً لحوكمة تنفيذ الاستراتيجية يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الجهات والوحدات التنظيمية المعنية بتنفيذ المبادرات والبرامج الاستراتيجية. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز التنسيق المؤسسي، وتكامل الجهود بين الشركاء المعنيين، وضمان اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لدعم تقدم التنفيذ.

كما يتضمن إطار الحوكمة آليات منظمة للإشراف والمتابعة على مستوى القيادات العليا في الوزارة، بما يضمن توجيه التنفيذ وفق الأولويات الاستراتيجية المعتمدة، ومعالجة التحديات التي قد تعترض التنفيذ بصورة فعّالة. ويساهم هذا النهج في تعزيز المساءلة المؤسسية وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

منهجية التنفيذ ومتابعة الأداء

آليات المتابعة والتقييم

تعتمد الوزارة إطاراً مؤسسياً متكاملًا لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وضمان تحقيق النتائج المستهدفة، من خلال منظومة لإدارة الأداء والنتائج تقوم على المؤشرات والبيانات والمراجعة الدورية للأداء. وتشمل هذه المنظومة ما يلي:

- مؤشرات أداء رئيسية مع خطوط أساس ومستهدفات زمنية
- لوحات قيادة استراتيجية (Dashboard) لمتابعة تنفيذ المبادرات والمشاريع
- تقارير أداء دورية لرصد التقدم والتحديات
- اجتماعات مراجعة أداء منتظمة مع الجهات المعنية
- مراجعات نصف سنوية وسنوية للأداء الاستراتيجي





وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
دولة قطر • State of Qatar

من الرعاية الى التمكين